محليات

١٠٠ م٢ فقط لترخيص مركز تدريبي!!

عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير الإدارة المحلية لؤي خريطة أن قرار الترخيص الإداري لمراكز التدريب في سورية تم إنجـازه، ويهدف لضبط الشروط الفنية والتنظيمية والقانونية لترخيص مراكز تدريب (تنمية الموارد البشرية وتطويرها بجميع الاختصاصات).

وتظهر شروط الترخيص الإداري والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن الشروط التنظيمية تقضي أن يسمح بالترخيص لمراكز تدريب وتنمية الموارد البشرية وتطويرها بجميع الاختصاصات كمهنة فكرية في جميع المناطق ضمن المخططات التنظيمية بقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة وفق جملة من الشروط أهمها: أن يكون قسم البناء المراد ترخيصه بمنسوب الطابق الأرضـي أو قبو سكني أو في الطابق الأرضـي والقبو السكني معاً إذا كان هناك اتصال بينهما أو فراغ الطابق بين الأعمدة المسموح البناء فيها، وله مدخل خاص مستقل يتصل بالأملاك العامة ويحقق مساحة ١٠٠ م٢، ويسمح بالتساهل بنسبة ١٠٪ وأنه يعفى من الشرطين السابقين في حال كان الترخيص لكامل البناء أو كان العقار ذا صفة تجارية أو واقعاً في المدن والمناطق الصناعية وألا يغير الاستخدام من مواصفات البناء التي تتعلق بشروط السلامة الإنشائية، وفي حال كان الترخيص لكامل البناء يتم تعديل الصفة التنظيمية للعقار وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته، بينما ركزت شروط البناء على أن يكون البناء مستوفياً للشروط الصحية من إضاءة وتهوية طبيعيتين ومجهزاً بالتدفئة وتجهيزات الأمان والحماية والمراقبة- إنذار- حريق- دخان- أجهزة إطفاء وغيرها.

وألا يستعمل البناء لغير الغرض المخصص له، وأنه لا يجوز إجراء أي تعديل في تقسيمات البناء إلا بعد أخذ موافقة الوحدة الإدارية المعنية بناءً على تقرير فني مصدق من نقابة المهندسين أصولاً، إضافة إلى الحصول على موافقة المالك إذا كان البناء مستأجراً أو ما يشعر بموافقته على الإشغال مدونة في عقد الإيجار كعبارة (يجوز استخدام المأجور لأي غاية وفق الأنظمة والقوانين النافذة)، وأن يحقق البناء الاشتراطات الخاصة بحركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المباني وفق الدليل الصادر عن وزارة الإدارة المحلية.

كما تضمنت الثبوتيات المطلوبة للترخيص: استمارة وفق النموذج المعد من الجهة الإدارية، طلب خطي موقع من طالب الترخيص مرفقاً بالثبوتيات التي تثبت ملكيته أو عقد إيجار أو حيازة مشروعة، رخصة البناء أو تسوية البناء القائم، قيد عقاري حديث يشعر بأن العقار المطلوب ترخيصه خالٍ من أي إشارة تمنع الترخيص، وأن يتعهد طالب الترخيص التقيد بالشروط التي تم منح الترخيص بموجبها والتسجيل لدى الكاتب بالعدل والحصول على موافقة مديرية التنمية الإدارية في المحافظة على الترخيص، والتزام طالب الترخيص بتحقيق معايير الاعتمادية والجودة والمدرب الوطني المعتمد في وزارة التنمية الإدارية.

وعن لجنة الترخيص بين القرار أنه تم تشكيل لجنـة من المحـافظ مؤلفـة من عضـو المكتب التنفيذي المختص رئيساً وعضوية كل من مدير التنمية الإداريـة في المحافظة ورئيس دائـرة الرخص الإدارية ورئيس المكتب الفني في الوحدة الإداريـة، مهمتها الكشف الـدوري والتـأكد من توافر الاشتراطات المنصوص عليها في هذا القرار وقرارات التنمية الإدارية المتعلقة بمراكز التدريب واقتراح الإجراءات اللازمة بحق المخالف وطالب الترخيص والمنشأة المرخصة.

ويحظر على المركز ممارسة النشاط الأكاديمي أو أن يقوم بتسجيل الطلاب ضمن الجامعات السورية أو غير السورية، أو أن يقوم بالدورات التدريبية للمهن الواردة بالقانون ٣٣ لعام ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية الصادرة عن وزارة التربية، ويحظر على المركز إقامة أي دورات تعليمية صباحية أو مسائية للمنهاج الرسمي المعتمد في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (العام والمهني) وتدريس اللغات الإنكليزية تقوية أو مناهج تعليمية أجنبية باللغات الأجنبية لتمهد تقدم طلبتها الدارسين فيها إلى امتحان (بكالوريا كامبردج)، في حين يسمح للمركز التدريبي الاستعانة بالوسائل التعليمية المتعلقة في مجال اللغات والحاسوب وغيرها والتي تعتبر جزءاً من البرنامج التدريبي الذي يقدمه في حال المخالفة لشروط الترخيص الممنوح، ويتم توجيه إنذار ويعطى فترة شهر لتسوية وضعه، وفي حال المخالفة للمرة الثانية يتم إغلاق المركز لمدة شهر ويعطى مهلة شهر لتسوية وضعه، ويلغى الترخيص في حال المخالفة للمرة الثالثة كما يجب على جميع المراكز القائمة تسوية أوضاعها خلال مدة سنة من تاريخه وفق أحكام هذا القرار مع الأخذ بالحسبان موضوع لجنة مركزية لمراعاة أوضاع المراكز القائمة.

ضبط عصابات تزوّر جوازات سفر للسطو على عقارات تقدر بمئات الملايين واسترجاع بعضها

المحامي العام بحلب لـ«الوطن»: القضاء قوي والجميع تحت سقفه ولولاه لنهبت أموال الناس وضاعت الحقوق

محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بحلب إبراهيم هلال أن القضاء لعب دوراً كبيراً في الحد من المافيات والعصابات ولاسيما منها التي تعمل في مجال التزوير، مؤكداً أن هناك مافيات تعمل للسطو على العقارات التي تركها أصحابها عبر إبراز وثائق مزورة تثبت ملكيتهم للعقار، كاشفاً أنه تم استرجاع عقارات لأصحابها تقدر قيمة كل عقار بمئات الملايين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد هلال أن هذه العصابات كانت تعتمد على تزوير جوازات السفر بأسماء المالكين الحقيقيين للعقار، ضارباً مثلاً أنه تم استرجاع عقار تقدر قيمته بـ٥٠٠ مليون ليرة بعدما أقدم المزور على تزوير جواز سفر باسم مالكة العقار وهي تعمل في إحدى السفارات السورية خارج البلاد ووضع صورة امرأة أخرى على صورة الجواز لنقل ملكية العقار إلى اسمه بحجة أن هذه المرأة هي صاحبة العقار وبعد التدقيق تبين أن جواز السفر مزور.

وكشف هلال أنه تم ضبط العديد من عصابات تزوير جوازات السفر وأنه تم الحد منها نتيجة التشدد في الإجراءات القضائية التي اتبعها القضاء في حلب وفق القوانين، معتبراً أن القضاء في المحافظة قوي وأن الجميع تحت سقفه، لافتاً إلى ضبط بعض عناصر الدفاع الوطني تم إيداعهم السجن نتيجة التصرفات السيئة التي سلكوها من سرقة وغيرها من الأفعال المخلة بالمجتمع وهذا يدل على قوة القضاء في حلب.

وقال هلال: إنه لولا القضاء في حلب لنهبت أموال الناس وضاعت الكثير من الحقوق وانتشرت المافيات والعصابات لنشر الفوضى والدليل على ذلك ضبط العديد من العصابات التي كان هدفها نشر الرعب بين الناس في المدينة ولاسيما أنهم استغلوا الظروف التي تمر بها المدينة وانشغال السلطات المختصة في محاربة العصابات المسلحة.

واستطرد هلال أن عدلية حلب تطبق أشد العقوبات وفق القوانين لضبط حالات التزوير والسرقة مشيراً إلى أنه تم الحد من الكثير من هذه الحالات نتيجة الإجراءات المشددة.

وفي الغضون كشف هلال أنه سيتم تخصيص إحدى غرف محكمة الجنايات للنظر في القضايا المالية والاقتصادية وسرقة أموال القطاعين العام والخاص وذلك كخطوة نحو العمل على إحداث محاكم مختصة، موضحاً أن إحداث مثل هذه المحكمة يساهم في توحيد النهج والاجتهاد عند صدور أي حكم قضائي يتعلق بالأمور المالية، معتبراً أن هذه الخطوة إيجابية وهذا يعود إلى وزير العدل وسياسة الوزارة الحالية في العمل على إحداث محاكم مختصة.

وأضاف هلال: إن إحداث المحاكم المختصة ليست وليدة اللحظة بل تم إحداث محاكم مختصة بالدعاوى التموينية ومحاكم مختصة بالدعاوى المصرفية وغيرها مختصة بالدعاوى التجارية، منوهاً إلى أن هذا يعتبر من ضمن الخطة التي وضعتها الوزارة نحو التخصص القضائي.

ولفت هلال أن هذه التجربة أثبتت نجاحاً كبيراً، ضارباً مثلاً المحكمة التجارية التي اختصت بالفصل بالمنازعات التي تحدث بين التجار ما أدى ذلك إلى سرعة البت بالدعاوى القضائية وصدور أحكام قضائية واحدة وخاصة أن عدد غرف محكمة البداية المدنية في حلب وحدها ١٦ غرفة و١٠ في ريفها وهذا يعني أنها قد تصدر أحكاماً متفرقة بما يخص الدعاوى التجارية إلا أنه تم إحداث غرفة مختصة بهذه الدعاوى توحد هذه الأحكام والاجتهادات.

وأكد هلال أن الدعاوى التجارية في ازدياد وأن المنازعات كثيرة في ظل هذه الأزمة رغم هجرة عدد كبير من التجار خارج البلاد.

> الدعاوى التجارية ازدادت في ظل الأزمة
>
> استرجاع عقار قيمته ٥٠٠ مليون ل.س

ضحك على اللحى وكذب على الذقون

القنيطرة تطالب بتفعيل المصرف التجاري والوعود من سنتين بالتنفيذ!

القنيطرة – الوطن

منذ نحو سنتين تقريباً جاءت الوعود من إدارة المصرف التجاري بتفعيل فرعها على أرض محافظة القنيطرة، وكانت المبررات حينها أن المعدات والتجهيزات سيتم نقلها من المزة إلى القنيطرة واليوم بعد كل تلك المدة لم نر أي شيء على أرض الواقع، فالمحافظة آمنة ١٠٠٪ والمصارف الأخرى تعمل بفعالية ولكن المصرف التـجاري غائب ولمسوغات غير مقبولة رغم إن المعنيين في محافظة القنيطرة قدموا كل التسهيلات الممكنة لتفعيل عمل المصرف حتى أن وسائل النـقل والحمـايـة تم تـوفيـرهـا لنقل التجهيزات والمستلزمات.

والمثير للاستغراب في الحيثيات التي نسمعها من البعض أن القنيطرة غير آمنة أو مستقرة تثير الدهشة والاستغراب فمنذ يومين فقط كان عضو القيادة القطرية ضيفا على القنيطرة وقبلها عضو القيادة القطرية وزير الكهرباء ووزير الصحة أيضاً قاموا بجولة على أرجـاء المحافظة وتفقدوا قطاعات كثيرة.

اليـوم استكمال الهيكلة الإداريـة في محافظة القنيطرة مطلب ملح لأبناء القنيطرة وخاصـة وجـود المصرف التجاري وأيضاً الصناعي لماله من فائدة كبيرة على أبناء القنيطرة والفعاليات المختلفة من مراجعة دمشق وتكليفهم عناء التنقل والسفر وإنفاق مبالغ طائلة هم أحوج إليها في الظروف الراهنة، أما المعاناة التي لم يجد لها المعنيون حلا فتتمثل بعدم قبول المصارف أي مبالغ مالية زيادة على السقف التأميني المحدد لها، وعلى أمناء الصناديق في المديريات التي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين كالـعمران والأعـلاف والاستهلاكية والتأمينات وغيرها أن تدبر رأسها، إما أن يأخذ أمين الصندوق المبالغ التي قبضها معه إلى البيت ويتحمل مسؤولية فقدانها في حال تعرضت للسرقة أو أن ينام بالمديرية لمراقبة وحراسة تلك المبالغ المالية!؟

وعلى الرغم من أن معالجة الأمـر لا تتطلب معجزات ودعـوات ومراسلات وإنمـا بكل بساطة يتلخص بتفعيل المصرف التجاري بالقنيطرة، حيث البناء منجز وتم استلامه منذ نحو ٢٠١٣ وفيه عدد من الموظفين، وحسب معلوماتنا المؤكدة فقد تم استلام كل المعدات والأدوات والتجهيزات اللازمة للعمل من كمبيوترات وماسحات ضوئية وفاكسـات وغـيرهـا من التجهيزات وبانـتظار فقط نقلها من دمشق إلى القنيطرة وهذا الإجراء لا يحتاج سوى لساعات معدودة وتنسيق مع الجهات المعنية والمختصة، علما أن الكادر الوظيفي يمكن تأمينه بسهولة من خلال نقل أو ندب عدد من العاملين الراغبين بالعمل في المصرف التـجاري، وبذلك نكون قد ساهمنا في استكمال إحـدى نواقص الهيكلة الإداريـة بالقنيطرة وعالجنا قضية المديريات التي تتعامل مـع المصـارف عـلى أرضـ المحافظة والأهم من ذلك كله تلبية حاجات أبناء القنيطرة وتأمين سهولة التعامل مع المصرف التجاري!؟

ربما أحد الجهابذة أو العباقرة سيخرج علينا ويعطينا دروسا بالحرص على المصلحة العامة وأن أوضاع القنيطرة غير مستقرة ومن المبكر تفعيل المصرف التجاري ووو، ونحن بدورنا نجيبه وبكل بساطة كيف تجـري الأمـور مع باقي المصارف التي تعمل على أرض المحافظة من توفير وتسليف وعقاري وزراعي، وكيف يداوم أكثر من عشرة آلاف موظف وآلاف الطلاب في الجامعات والأمور ميسرة، أم إن إدارة المصرف التـجاري لها رأي آخـر أو إنـها غير معترفة أو مكترثة بالقنيطرة التي لها خصوصية عند القيادة والحكومة!؟

عضو المكتب التنفيذي المختص محمد الجبر أكد أنـه تمت مخاطبة الجهات المعنية لتفعيل عمل المصرف التجاري على أرض القنيطرة وآخرها الكتابان الموجهان إلى رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٥ تاريخ ٢٠١٥/٨/٩ ورقم ١٨١٦ تـاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ وحتى تاريخه لم يتغير أي شيء على أرض الواقع والمحافظ يبذل جهوداً إضافية للسعي من أجل حث إدارة المصرف التجاري على تفعيل فرعها على أرض المحافظة وتلبية احتياجات وخدمات المواطنين والفعاليات المختلفة على أرض القنيطرة وتستدعي طبيعة عملها التعامل مع المصرف التجاري.

«البصل» تبيع زعتراً وفلافل بـ ٤١ مليون ل.س

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد المهندس هاشم سيفو المدير العام لشركة تجفيف البصل والخضار في سلمية، أن الشركة باعت منذ بداية العام الحالي ولغاية شهر آب الماضي، برغلاً ناعماً وخشناً، وبصلاً مجففاً وزعتر المائدة وفلافلاً بقيمة ٤١ مليون و٤٣٥ ألف ل. س، وقال: إن الشركة عبَّأت خلال تلك الفترة وغلَّفت ١١٥٤٠ عبوة من الحبوب والبقوليات كالفاصولياء والحمص والعدس الحب والمجروش والفريكة والقمح المقشور والذرة، إضافة إلى بعض التوابل كالكزبرة والكمون وحبة البركة وجوزة الطيب، وطرحتها عبر منافذ البيع بأسعار منافسة، وذلك في إطار خطتها لتغطية أجور العمل ومن منطلق دورها بالتدخل الإيجابي لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق، وحول تصنيع البرغل، أكد المهندس سيفو أن الشركة استلمت من المزارعين منذ بدء عمليات التسويق في شهر حزيران الماضي نحو ٣٠٠ طن من القمح القاسي، وقد باشرت عمليات تصنيع لإنتاج البرغل، وذلك بعد خضوعه لعمليات الغربلة والسلق والتجفيف في أشعة الشمس، ومن ثم تخزينه في مستودع الشركة ليتم جرشه وتصنيع البرغل حسب الطلب، وقد بلغت مبيعات الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي ٣١ مليون ليرة، تضمنت بيع ٩٢ طناً من المواد الغذائية، التي تقوم الشركة بتصنيعها من البصل المجفف والبرغل بنوعيه الخشن والناعم والفلافل والزعتر.

استجرار مشروع أم.. لا..؟

الكهرباء التي لا تأتي... والمواطن الذي يدفع بصمت!

عبد الرزاق دياب

نعم يلزمنا قرارات تضبط هذا الانفلات على كل الصعد، ويلزم هذه القرارات قوة القانون التي تفرضها فالضرر يقع على الجميع وصـولاً للضرر الأكبر الـذي لم يكترث به وهو الوطن، ويلزمنا المخلصون الذي يجدون مصلحة المواطن والوطن فوق كل اعتبار أناني لا يخدم إلا صاحبه وحده... لذلك يجب أن يأخذ أي قرار يصدر- من أي جهة مختصة وعليا – مصلحة المواطن، ويراعي الوضع الاقتصادي المؤلم الذي وصل إليه لا أن يعامل كأنه يعيش ظرفاً عادياً مستقراً.

لا يمكن إلا أن يقف عقل (ابو سعيد) وهو يرى ٢٠ ألف ليرة سورية تتربع أسفل فاتورة الكهرباء، ويفرك يديه غير مصدق متى استهلك كل هذه الجرعة الكهربائية؟.

لم يطلع عليه الصبح إلا وكان أول الخارجين من الحي ليصل إلى مركز الكهرباء، وينتظر الموظف الذي وصل في الساعة ٩ أي بعد وصول أبي سعيد بساعة ونصف الساعة، وأخرج فاتورته وسأل الموظف: هل هذه الفاتورة لي أجابه نعم ألست فلاناً قال له أبو سعيد كمن يتذكر اسمه: نعم.

النتيجة التي توصلا إليها أنه تم تشريح فاتورته على ثلاث دفعات ونزلت القيمة إلى ١٢ألف ليرة سورية في حين كانت فاتورة الدورة التي قبلها ٣٥٠ ليرة، ويخرج أبو سعيد وهو يهذي: يا جماعة الكهرباء لا تأتي... التقنين ٢ بأربع ساعات، وليس عنـدي(قـازان) في الشتاء، ولا مكيف في الصيف؟.

أضـف إلى هـذه المشاكل الـغرامـات التي تتجاوز أحياناً الفاتورة، والأخطاء التي تقع نتيجة أعطال نقل البيانات أو ضياعها كما قـال أحـد مديـري المشتركين في ريف دمشق الـذي أكـد أن الشركة ليس لديها بيانات دقيقة عن استهلاك مشتركيها؟.

لتفادي التقنين يلجأ الكثيرون وخصوصاً الذين يقعون على خطوط قريبة إلى توصيل خطين بموافقة مراكز الطـوارئ وعمال الكهرباء، وهذا الأمر ليس صعباً فقد يدفع المضطر ثمن (الكبل) وثمن التغاضي عن فعلته التي تضر بالمواطنين الآخرين الذين سيتحملون عبء دخلاء على خطهم وبالتالي تحميل زائـد سيؤدي إلى فصل التيار أو إلحاق الأذى بخزان الكهرباء وأجهزته.

في قطنا على سبيل المثال تكثر هذه الظاهرة، وهي لا تحتاج إلا إلى أن تكون متنفذاً أو على علاقة شخصية بالطوارئ الذين يقومون بإدارة هذه المخالفة وقبض ثمنها، وهذا يعني أن لا تقنين لدى دافع الرشوة الذي يستجر تياراً مسروقاً وبعناية رسمية.

في محاولة لضبط هذه المسألة تم توحيد ساعات التقنين أي صار ينقطع الخطان الأساسي والمسروق، ولكن هذه الخطة لم تستمر كثيراً فعادت الكهرباء لبيوت الرائشين لفترات طويلة.

بساطة أي عـامـل كـهـربـاء أو أي فني يستطيع أن يركب لك جهاز قطع التيار عن الساعة وجعلك تعيش على حساب الدولة ما حييت، وهي ذات تكلفة عادية لا تساوي ثمن فاتورة دورة واحـدة، وهـذا يعني استعمال بـراد وسخان وأجـهـزة تدفئة ومكيفات بـ(بلاش) في حين يدفع المواطن المسكين الشريف أرقاماً مضاعفة من أجل فقط الإنارة وشحن الجوال.

مـراقـبـو الشبكة يـعـرفـون مـن اللص والمستجر من غير وجـه حـق، ولكنهم في أغلبهم موافقون على لعبة الابتزاز، وكلا مراقبي القطاعات العامة يقبضون حصتهم ويمضون فرحين بما أتاهم.

أحد مراقبي الشبكات في ريف دمشق له أتاوة شهرية تصله إلى بيته من لصوص الأحياء الذين يتمتعون بالكهرباء المجانية وكلفة الرشوة تبدو بسيطة، ولديهم القـنـاعـة في أن تـذهـب لـجيب الـموظـف المرتشي أفضل من ذهابها إلى خزينة الـدولـة وهـذا مـا يمكن اعتباره خللاً في الثقافة الوطنية.

مؤشرو الـعـدادات الـذين ينقلون قيمة الاستهلاك أيضاً لهم فلسفة في العمل تقول بـأن (الله بـارك فيمن انتفع واستنفع).. فهو يكتب ما يشاء، والمواطن الذي يعتقد أن هذه خدمة جليلة سيكتشف فيما بعد الكارثة التي ستلحق به عندما يتبدل هذا الموظف ويحمل فاتورة ضخمة على عنقه عند أول شكوى.

أضرار هؤلاء لا تتعدى تعاميهم عن نقل الاستهلاك بأمانة بل في أخطائهم أحياناً فمن الممكن أن يقوم المؤشر بكتابة رقم إضافي على دفتره فتأتي الفاتورة ٢٠٠ ألف ليرة كما حصل مع أبي معن الذي قدم شكوى بهذا الصدد نتج عنها سحب العداد وفحصه وتغييره، وهذا يعني كما يقول الرجل أنك ستدفع رشوة لإعادة العداد القديم الذي كان سيستبدل به عداد رقمي (يخرب البيت).

طلبة «تشرين» يطالبون بنقل داخلي داخل الجامعة!!

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير عام شركة النقل الداخلي باللاذقية المهندس طلال حورية في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تخصيص اللاذقية بـ١٠ باصات نقل داخلية من دفعة دمشق ومن المقرر إرسالها للشركة في شهر تشرين الثاني المقبل، ريثما يحين موعد دفعة اللاذقية التي تحمل عدداً أكبر لسد حاجة المحافظة وتخفيف الازدحام.

وقد طرحت «الوطن» على الشركة باسم طلاب جامعة تشرين إحداث خط جديد أو توسيع مسار أحد الخطوط الحالية للباصات الخضراء ليصل إلى شارع عبد القادر الحسيني وهو الشارع الواقع في الجهة الخلفية لجامعة تشرين ليتمكن آلاف الطلبة من كليات (تربية- حقوق- اقتصاد) وبعض المعاهد الموجودة في المباني التوسعية بالجامعة من الخروج من الباب الخلفي للجامعة والركوب بباص نقل داخلي بدلاً من السير (تحت أشعة الشمس أو تحت المطر الغزير) لمدة ساعة ونصف الساعة ذهاباً وإياباً بشكل يومي من الباب الرئيسي حتى مباني كلياتهم الواقعة في آخر نقطة بالجامعة، ليؤكد مدير عام شركة النقل الداخلي أن هذا المطلب سيضعه ضمن خطة دراسة الخطوط المقبلة عند وصول الباصات الجدد. من جهة ثانية نفى حورية أي زيادة على تعرفة الركوب الحالية وهي لا تزال بقيمة ١٥ ليرة للبطاقة وتستعمل لمرة واحدة، مبيناً أن جميع الطلاب يستطيعون الاستفادة من الأسعار المخفّضة على بطاقات النقل المخصصة للطلبة وخاصة بعد تعديل قرار يخص أجور بطاقات الركوب المخفضة بالباصات للطلاب (الجامعيين- المعاهد- المدارس) في ٢٠١٥/٨/٢٠، فالبطاقة السنوية لطالب الجامعة والمعهد بـ٢٤٠٠ ليرة سورية عن كامل العام بعد أن كانت لمدة ٩ أشهر فقط، كما أن نقابة المهندسين باللاذقية دعمت طلاب الهندسة بدفع ٢٥٪ من قيمة هذه البطاقة فيدفع الطالب الهندسي ٦٠٠ ليرة فقط لتوفر عليه ١٨٠٠ ليرة سنوياً.

كلام رسمي جداً

وزارة الكهرباء: الاعتداءات أدت إلى انخفاض واردات الوقود

إشارة إلى المقالة التي تم نشرها في صحيفتكم الـغراء بـتاريخ ٢٠١٥/٩/٩ تحت عنوان: «المواطن الكهربائي»، نقدر عالياً اهتمامكم بقضايا الوطن والمواطن وما يعانيه المواطن في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، نبين لكم أن العاملين في قطاع الكهرباء ومنذ بداية الأزمة أخذوا على عاتقهم مواجهة جميع التحديات التي أفرزتها الحرب على القطاع من تخريب ممنهج لمكونات المنظومة الكهربائية وفرض حصار اقتصادي جائر وغيرها، وذلك من خلال الجهود الاستثنائية التي بذلها عمال الكهرباء في إصلاح الأعطال والتخريب الذي طال الشبكة الكهربائية وإجـراء الصيانات الدورية لجميع مكوناتها إضـافـة إلى تأمين جميع المواد ومستلزمات العمل اللازمة لأعمال الإصلاح، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه لتنفيذ العديد من الخطط والبرامج التنموية التي من شأنها تطوير عمل المنظومة الكهربائية وتلبية الطلب على الطاقة وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، وقد استطاع العمال الحفاظ على المنظومة الكهربائية بجميع مكوناتها بجهوزية عالية.. إلا أن الاعتداءات الإرهابية التي طالت مكونات قطاع النفط أدت إلى انخفاض واردات الوقود اللازمة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية لتصل الواردات إلى نسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من حاجة هذه المحطات وتوقف أكثر من ٧٠٪ من عنفات التوليد لتكون الاستطاعة التي تمت خسارتها نتيجة توقف هذه العنفات موزعة كالتالي:

- محطات توليد المنطقة الجنوبية ٢٣٠٠ ميغا.
- محطات توليد المنطقة الوسطى ١٢٠٠ ميغا.
- محطات توليد المنطقة الساحلية ٦٠٠ ميغا.
- محطات توليد محافظة حلب ١٠٠٠ ميغا.
- محطات توليد محافظة دير الزور ١٥٠ ميغا،

وبذلك تكون الاستطاعة الإجمالية لعنفات التوليد المتوقفة عن العمل تزيد عن ٥٥٠٠ ميغا واط بالوقت الذي لا تزيد فيه الاستطاعة الحالية المولدة عن ١٧٠٠ ميغا واط.

منوهين بـأن تصريحات المعنيين في قطاع الكهرباء موحدة وكلها تؤكد أن واقع التقنين الكهربائي مرتبط بمتغيرات لحظية عديدة فرضتها الأزمة وعلى رأسها الوقود، كما أن صمود الدولة ومؤسساتها بوجه الإرهاب الذي يحاول النيل منها يستوجب من الجميع التعاون لدعم هذا الصمود وفي مقدمته الإعلان لما له من دور كبير في إيصال الواقع كما هو للمواطن.

المكتب الإعلامي